

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية



الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries

معاً نحو تطوير صناعة منافسة
Working together towards developing competitive industries

وزارة الاقتصاد الوطني



تقرير حول

"البعثة الصناعية الى سنغافورة"

2016/3/12-5

آذار-2016

تقرير

"البعثة الصناعية للاطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية"

مقدمة

انطلاقاً من سعيه الدؤوب لتطوير القطاع الصناعي والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، زار سنغافورة وفد صناعي فلسطيني برئاسة معالي وزيرة الاقتصاد الوطني الاستاذة عبير عودة ورئيس الاتحاد العام للصناعات السيد بسام ولويل وعضوية أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام والأمين العام ومديرة عام الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني المهندسة منال فرحان وممثل عن المجلس الاعلى للابداع والتميز في فلسطين السيد ابراهيم نعييرات.

شملت الزيارة شرح نظري حول التجربة السنغافورية في عدة مجالات أهمها تجربة سنغافورة في التنمية بشكل عام وبما يشمل الحوكمة، والتنمية الاقتصادية، التعليم الاكاديمي والفني، والابداع، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، البحث والتطوير، تطوير المنشآت الاقتصادية، والمناطق الصناعية، ادارة الموارد الطبيعية والبشرية.

فسنغافورة هي من الدول التي اصبحت تمثل نموذجا عمليا للدولة التي انتقلت من معسكر الدول النامية الى مصاف الدول المتقدمة، فبالرغم من كل المعوقات التي واجهتها فقيادتها وبالرغم من قلة المصادر الطبيعية لديها، كان لديها رؤية ولديها اصرار على النجاح، وكانت الرؤية تركز على الشعب السنغافوري.

الهدف العام

تمثل الهدف العام من الزيارة في المساهمة في تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال الاطلاع على الاستفادة من التجربة السنغافورية، والعمل على تطبيق اوجه النجاح فيها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني.

الأهداف المباشرة

- ❖ دراسة والمشاركة في لقاءات نظرية للنقاش وتبادل الآراء حول التجربة السنغافورية في مجالات اقتصادية هامة. خاصة تلك التي لها علاقة بالقطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام.
- ❖ مناقشة التجربة الفلسطينية ومقارنتها مع التجربة السنغافورية للوقوف على مجالات وإمكانيات التطوير.
- ❖ تنفيذ زيارات ميدانية لمشاريع وقطاعات اقتصادية مختلفة لتعزيز التجربة السنغافورية عملياً لدى اعضاء الوفد الفلسطيني.
- ❖ نقل التجربة المعمول بها في سنغافورة وبما ينسجم مع الواقع الفلسطيني لتنمية القطاع الصناعي وتحقيق التنمية المستدامة.

برنامج الزيارة

2016-3-5

الاجتماع مع سفير دولة فلسطين في قطر الأخ منير غنام وذلك في صالة تشريفات الشخصيات الهامة في مطار الدوحة. حيث تم خلال الاجتماع مناقشة إمكانيات عقد لقاءات مع مستثمرين فلسطينيين وقطريين من أجل تشجيعهم على الاستثمار في فلسطين، اضافة الى إقامة معرض للصناعات الفلسطينية في قطر. حيث تم الاتفاق على مواصلة التواصل من اجل ترتيب هذه النشاطات.

اليوم الأول 2016-3-7

1. الظروف التي ساهمت في تطوير سنغافورة.

كانت سنغافورة احد الموانئ التابعة لبريطانيا، وفيها قاعدتان عسكريتان، ويسكنها خليط من المهاجرين غالبيتهم أتوا من الصين والباقي من ماليزيا والهند مع أقليات آسيوية أخرى. وكانت نسبة البطالة 15% عام 1965 أي عند الاستقلال. وكانت تخلو من أي موارد طبيعية و البنية التحتية متخلفة للغاية، المدارس والجامعات لا تفي بالحاجة، الغليان العنصري والديني يهدد بالانفجار.

سنغافورة استطاعت في أقل من 50 عاما تحولت من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية يقطنها غالبية أمية من السكان إلى بلد يحتضن 5.5 مليون نسمة تضاهي مستويات معيشتهم نظيراتها في الدول الصناعية الأكثر تطورا . فقد قضت على البطالة ، واصبحت اسرع دولة من حيث انتعاش الاقتصاد ليصل الى 17.9%، وأصبحت رابع أهم مركز مالي في العالم، وثالث أكبر مركز لتكرير النفط في العالم، وسادس أكبر مركز لتجارة النفط بعد نيويورك ولندن.

وحلت في المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي. الحكومة نجحت في برنامجها خلال 15 عاما،

2. عرض عن توجهات وممارسات الحوكمة في سنغافورة

❖ اهم مبادئ الحوكمة في سنغافورة:

- القيادة هي المفتاح، فيجب وضع رؤية وخطة طويلة الامد محددة الاتجاهات، يشارك الجميع بتحقيقها.

- الفساد محظور، فوضعت سنغافورة رؤية صارمة لمكافحة الفساد وقامت من خلال التشريعات والقوانين ، بمحاربة الفساد والقضاء عليه. إذ استطاعت أن تنتقل من تصنيفها في الستينات كواحدة من أسوأ الدول فسادا الى المرتبة الرابعة في أقل الدول فساداً في مؤشر منظمة الشفافية العالمية.
- الفرص للجميع؛ فالاساس بناء الشعب والمجتمع ليس ليشعروا بالرضا من الثروة ولكن ليشعروا بالملكية والانتماء للبلد.
- المكافآت على مقدار العمل؛ والعمل ليتم المكافأة عليه. فيجب وضع حوافز حتى يتنافس عليها الجميع.
- توقع التغيير، وكن مرنا وقادرا على اتخاذ القرار، فالخطط والاستراتيجيات تتغير ولكن المبادئ لا تتغير. ويجب اكتشاف الفرص وتحويل المعوقات الى ميزات.
- التحويل الى سياسات؛ على موظف الحكومة الايمان بالمبادئ وتحويلها الى سياسات وتطبيقها في عمله اليومي.

❖ عرض ملخص عن القطاع العام السنغافوري.

- تتكون الحكومة في سنغافورة من 16 وزارة يعمل بها 82 الف موظف.
- يعمل الموظفين كفريق لصياغة السياسات ووضع الحلول التي تخدم المواطنين. مع الالتزام بالنزاهة والامانة. بالاضافة الى ان القطاع العام لديه القدرة على التغيير، والنمو والتطوير. كما هناك ثقة وشراكة مع المواطنين.
- ما قامت به سنغافورة هو صقل مهارات الموارد البشرية والدفع بها في الخدمة المدنية لتحقيق التميز فركزت على اختيار المواهب والاهتمام بها حيث يتم ترقية 5 - 10 % من الموظفين والعاملين سنويا في مختلف القطاعات بشكل سريع لأنهم من أصحاب المواهب في حين يتم استبعاد الأقل موهبة حيث تصل نسبتهم إلى 5 %.
- وبالتالي فان نظام الخدمة المدنية في سنغافورة يعد أكثر نظام يعتمد على الجدارة في العالم.

3. التطورات والتحديات الاقتصادية في سنغافورة.

كانت سنغافورة احد الموانئ التابعة لبريطانيا، وفيها قاعدتان عسكريتان، ويسكنها خليط من المهاجرين غالبيتهم أتوا من الصين والباقي من ماليزيا والهند مع أقليات آسيوية أخرى. كان بين 70-80% من السكان فقراء جدا. وكانت نسبة البطالة فيها 20%. وتخلو من أي موارد طبيعية والا يوجد بها قطاع زراعي البنية التحتية متخلفة للغاية، المدارس والجامعات لا تفي بالحاجة، الغليان العنصري والديني يهدد بالانفجار. كان 18% من الناتج المحلي الاجمالي ناتج من العمل بالمعسكرات البريطانية.

تم اعداد ابناء المجتمع ليساهموا في تحقيق التنمية، وتم التركيز على النظام والعلم. فتم تحسين مستوياتهم المعيشية مما دفعهم الى التقاني في الالتزام بواجباتهم. فارتفع دخل الفرد السنوي من 500 دولار عند الاستقلال الى اكثر من 56 الف دولار في عام 2014. وأصبح لكل مواطن بيتا.

ولحل مشكلة العاطلين عن العمل الكبيرة تم التركيز على فتح المنشآت الصناعية ذات الكثافة العمالية مثل مصانع النسيج والملابس، والمصانع الغذائية والمعدنية. وعندما تم حل مشكلة البطالة تم نقل المصانع الكثيفة العمل الى الدول المجاورة ماليزيا واندونيسيا، لان اسعار العمالة في سنغافورة أصبحت مرتفعة جدا. وتم التحول للتركيز على الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تعتمد على الابداع والتكنولوجيا والبحث العلمي وذات القيمة المضافة العالية كصناعة الادوية والكيماويات، والمواد الخام. وجذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بها فتم التركيز على خلق العمالة المؤهلة والباحثين المبدعين لانه عامل جاذب للاستثمار. وتغيرت تركيبة الاقتصاد فأصبح حاليا يتكون من 20% تصنيع و80% من الخدمات.

4. دور الحكومة في التنمية

ان تجربة التنمية في سنغافورة قامت على ثلاثة مبادئ رئيسية هي : الجدارة والبراغماتية والأمانة والنزاهة وقد ركز على العامل الأول الذي يسعى إلى البحث عن أفضل العقول الذكية في المجتمع. فسنغافورة ليس لديها مصادر طبيعية غنية لكنها اعتمدت على مصادرها البشرية التي شكلت الثروة الحقيقية.

الأولوية في النمو

- من المهم جدا التركيز على النمو الاقتصادي لانه يضمن توفير افضل برنامج ضمان اجتماعي للناس ويستطيع معالجة الكثير من المعوقات والتحديات.
- المنهجية التي تم إتباعها لعمل النمو الاقتصادي السريع هو الترويج للمنشآت لخلق فرص العمل والثروة.
- كما تم إنشاء مجلس للتنمية الاقتصادية يتبع رئيس الوزراء ليقود البلد في التنمية والتصنيع وهو المسؤول عن وضع الإستراتيجية الاقتصادية والسياسة الصناعة ويقود تطبيقها.

❖ تعزيز هيكل التحول الاقتصادي

- بدأ التصنيع بخطوات سريعة منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين الميلادي، وأنشأت سنغافورة هيئة التنمية الاقتصادية عام 1961م للنهوض بالصناعة بصفتها العامل الأساسي للنمو الاقتصادي.
- كانت الأولوية عند سنغافورة التصنيع كضرورة حتمية لتحقيق معدلات عالية في النمو. والربط بين التعليم والبحث العلمي ومجالات الصناعة بالإضافة الى التركيز على الخدمات المالية بالتوازي مع سياسة تجارية مدروسة.
- وقد ركز البرنامج الاقتصادي في البداية على الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة للمساعدة على حل مشكلات البطالة التي سادت في أوائل الستينيات. بعد نجاح هذا البرنامج، انتقلت سنغافورة إلى الصناعات ذات المهارة العالية، ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت تركز على الصناعات ذات التقنية المتقدمة
- وتعد سنغافورة مركزاً صناعياً رئيسياً. تنتج الكيماويات، والملابس، والنسيج، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والأدوات المنزلية، والمعدات الصناعية، والأجهزة العلمية والبصرية، ومنتجات المطاط والبلاستيك. كما تعد أيضاً مركزاً رئيسياً للصناعات الغذائية، وتكرير النفط، وبناء وإصلاح السفن.

إعداد وتطبيق سياسة صناعية

أهم مبادئ السياسة الصناعية:

- تصميم حوافز مناسبة بما فيها حوافز ضريبية، والرقابة على المخرجات، وتوفير البنية التحتية المناسبة .
- تحديد والترويج للنشاطات المنسجمة مع القوى البشرية المؤهلة
- رعاية المنشآت، وتتم من خلال رعاية الحكومة للمنشآت وتشجيع المبادرين الجدد على إقامة منشآت في قطاعات محددة من قبل الحكومة من خلال السياسة الصناعية.
- التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية فالحكومة تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية لإقامة منشآت جديدة من خلال تأهيل عمالة ذات جودة عالية ومميزة لجذب استثمارات خارجية ذات قيمة مضافة عالية، وتعتبر من الحوافز الهامة لاي استثمار .
- دعم البحث والتطوير وإنشاء نقطة اتصال واحدة للمستثمرين ووضع نظام ضريبية مناسب ومشجع للاستثمار .
- التصنيع والتصدير

التجربة السنغافورية تأسست على مبدأ منصة التصدير والتخصص واستقطاب كبريات الشركات العالمية وتوطينها في سنغافورة مع تقديم تسهيلات ضريبية مغرية لها، بالإضافة إلى اليد العاملة المؤهلة. فاتخذت هذه الشركات من سنغافورة منصة لتصدير منتجاتها إلى الدول الآسيوية ووصلت صناعاتها الرقمية إلى العديد من دول العالم وناقت دولاً عريقة في ميدان التكنولوجيات الرقمية والصناعات الدقيقة كاليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و أصبحت إحدى دول العالم في المرتبة الثالثة عالمياً.

ومن أجل تحقيق مبدأ منصة التصدير، اعتمدت في سياستها التجارية على ثلاث ركائز: أولها بناء تكامل إقليمي مع دول الجوار كما في حالة تجمع الآسيان، ومنظمة دول الأمريكتين وغيرها، وثانياً: الانفتاح على الدول الصاعدة اقتصادياً كما في حالة البريكس، من خلال المشاركة الفعالة في المنظومة العالمية. كما تم إبرام 20 اتفاقية إقليمية و 31 اتفاقية تجارة حرة. بالإضافة الى 41 اتفاقية ضمان الاستثمار للحصول على ثقة المستثمرين.

ولفتح الأسواق امام التصدير ايضاً تم التركيز على جودة المنتج من خلال حصول منتجاتهم على شهادات جودة دولية تضمن سهولة دخول منتجاتهم للأسواق الدولية.

5. تحويل التحديات إلى فرص

- تعاني سنغافورة من مشكلة شح في المياه فحوالي 80% من المياه مصدرها ماليزيا. وللحفاظ على الأمن المائي قاموا بتطوير تكنولوجيا متطورة في معالجة المياه سواء العادمة او مياه الامطار تعد الأفضل في العالم.
- زيارة الى مشروع فصل المياه للتعرف على استراتيجيات ادارة المياه

اليوم الثاني 8-3-2016

1. الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام

❖ دور الحكومة والقطاع الخاص في الشراكة.

دور الحكومة ينحصر في تحدد مشاريع الشراكة، تحديد الخدمات المطلوبة، الدفع مقابل الخدمات، المحفزات ، التشريعات.

دور القطاع الخاص: التمويل، الدعم بالعمال والمصادر، الخبرات الخاصة بتطوير المشاريع والتشغيل، الابداع.

❖ امثلة على علاقة الشراكة في سنغافورة.

جولة على مشروع المركز الرياضي كمثال على علاقة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

- المنهجية التي اتبعتها الحكومة في الشراكة لتطوير وبناء المركز الرياضي.
- آليات العمل والأدوار لكل من الحكومة والشركة الخاصة التي نفذت وتدير المركز الرياضي.
- التعرف على خطة تطوير المركز .
- زيارة الى مرافق عامة تشمل الحدائق وجولة ثقافية وسياحية.

اليوم الثالث 9-3-2016

1. التعليم والتنمية في سنغافورة

التعليم في وجهة نظر كل المسؤولين السنغافوريين كان المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية من خلال الاستثمار الحقيقي في العنصر أو الموارد البشرية، بحيث مكن سنغافورة من استقطاب كبرى الشركات العالمية للعمل فيها نظرا لحسن تعليم وتدريب وانضباط السنغافوريين رجالا ونساء، وانطلاقهم من رؤية وطنية تجعل حب الوطن الأساس في العمل، وتأكيد ذلك من خلال زرع هذا الإحساس الوطني في نفوس الأجيال المقبلة، بحيث لا تضعف القدرة على الاستمرار وحسن العطاء وتطويره.

والإنجاز الحقيقي الذي حققته سنغافورة هو تطوير نظام تعليمي يعتبر أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم. حيث مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات و خبرات ساهمت في بناء اقتصاد البلد. وحيث ان سنغافورة لا يوجد بها مصادر طبيعية تمكنها من تحقيق نمو اقتصادي. فركزت في تحقيق معجزتها الاقتصادية على الإنسان. ولعبت الحاجات الاقتصادية في سنغافورة دورًا هامًا في تحديد معالم سياسة التعليم. واعتنت الحكومة السنغافورية عناية بالغة بالتعليم، باعتباره ركيزة أساسية للتقدم و التفوق، و خصصت له خمس ميزانية الدولة. وحوالي 15.2% من ميزانية الحكومة.

ومن أهم أهداف التعليم الاهتمام بالفرد ليكون شخص يثق بنفسه ويميز بين الخطأ و الصواب ، صاحب تفكير مستقل ، مثابر للتعلم ، قادر على العمل بفعالية وضمن الفريق . يتحلى بروح الابتكار . مواطن له انتماء لوطنه

1. تطور التعليم في سنغافورة

- بعد الاستقلال تم بناء العديد من المدارس وتوظيف العديد من المدرسين.
- 1970- 1979 لاحظت الحكومة ان العديد من الطلاب يتركون المدرسة نظرا لان المهارات التي تتطلبها الوظائف يمكن اكتسابها بسهولة في مواقع العمل. التركيز على الكفاءة. فتم التركيز على المناهج الدراسية وتوحيد الكتب الدراسية وإنشاء هيئة تفتيش للمدارس.
- 1980 - 1989 بدأت وزارة التعليم بدراسة كيف يمكن للتعليم تلبية احتياجات الاقتصاد القائم على المعرفة. فتم إنشاء عدد من المدارس الخاصة.
- 1990 - 1999 تم عمل إصلاح لنظام التعليم في سنغافورة باسم " النموذج المركز على القدرة " التي أطلقت فيها مبادرات إصلاحية عدة : كان أولها في عام 1997م مدارس التفكير، تعلم الأمة والتي كانت تقوم على 4 مبادئ:
 - إعادة النظر في أجور المعلمين.
 - إعطاء استقلالية لمدرء المدارس.
 - إلغاء التفتيش واستحداث التميز المدرسي.
 - تقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون مختصون حتى يتمكنوا من التطوير واستحداث برامج جديدة.
 - تم تشجيع ثقافة المشاركة، وتحمل الجميع أعباء المسؤولية والمسائلة.
- في عام 2005م جرى إطلاق مبادرة جديدة شعارها " تعليم أقل ، تعلم أكثر " ركزت على طرق التدريس وتقليل المنهاج لإفساح مجال التفكير.

2. نظام التعليم

- يعتبر نظام التعليم في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في العالم. و تكمن مهمة التربية و التعليم في تكوين و بناء الإنسان السنغافوري، لتجعل منه عنصرا قادرا على المساهمة في تطوير مستقبل بلده. حيث تسعى وزارة التربية و التعليم إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف مواهبهم، و استغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن.
- و اساس الابداع في التعليم هو الاهتمام بكل النواحي، فيتوفر في سنغافورة نظام تعليمي متقدم جدا، ومعاهد متطورة، وأساتذة أكفاء، و تجهيزات وبنية تحتية متطورة. و تم الاعتماد على إعداد برنامج المناهج الدراسية التي تدرب خريجي المدارس على الوظائف التي تحتاجها الصناعات الجديدة.
- وضعت سنغافورة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي خطة قومية للتعليم المدرسي الذي يعد الأول الآن على مستوى العالم من حيث قدرات العلوم والرياضيات.
- ويكمن سر نجاح تجربة سنغافورة في بناء القدرات والمهارات من خلال نظام التعليم في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، فنجحت في إدخال نظام تعليم مبني على القدرات ويرتكز على الإبداع

والبنية المؤسسية والابتكار في جميع المراحل التعليمية وذلك بهدف تطبيق رؤية التعليم (مدارس تفكر... مجتمع يتعلم). فركز التعليم على تخريج عمالة منتجة الأمر الذي جعل المناهج تميل إلى العلوم والتخصصات الفنية بدل التخصصات الأخرى الأقل أهمية في هذه المرحلة التنموية.

- كما ان النظام التعليمي قام على أساس (الأهلية والاستحقاق) فبعد ست سنوات من التعليم الابتدائي يتقدم الطلبة لامتحانات تحدد قدراتهم واستعداداتهم ومن ثم يتم إرسالهم إلى مدارس ثانوية تتناسب مع قدراتهم الذهنية ، فالأقدر بينهم يتوجهون إلى أفضل المدارس الثانوية، وهكذا كلما تراجعت قدرات الطفل كلما كان مستوى المدرسة الثانوية التي يلتحق بها أقل من حيث الجودة أما الطلبة الذين لم يثبتوا جدارتهم للذهاب إلى الثانوية فإنهم يذهبون إلى مدارس فنية تعدهم للعمل.
- وبعد أربع سنوات من الدراسة الثانوية يتقدم الطلبة إلى امتحان آخر يحدد من يذهب إلى الجامعة ومن هو أقل منه قدرة فيذهب إلى كليات التقنية للتدريب على مهارات للعمل، أما الذين يذهبون إلى الجامعة فإنهم يتقدمون لامتحان آخر بعد سنتين فإذا كان أداؤهم عاليًا فإنهم يكملون التعليم الجامعي.

3. ميزات نظام التعليم في سنغافورة

- نظام التعليم تنافسي، يهدف الى توفير فرص متساوية في التعليم للجميع بغض النظر عن عرقهم أو وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.
- ولربط التوجهات الاقتصادية بالتعليم اهتمت الحكومة بتأسيس معهد التعليم التقني، والذي يلتحق به الطلاب بعد الثانوي. ويخرج طلاب بمهارات عالية مرتبطة بالصناعة.
- تم الاهتمام بالمعلمين وإعطائهم علاوات سنوية سخية تعتمد على تقييم اداءهم. يتم تدريب المعلمين قبل التحاقهم بالمدارس. ويتم التركيز على القيادة بتأهيلهم لأنهم يعتبروا القيادة الضعيفة هي سبب رئيسي للفشل.
- كما تم إنشاء صندوق لدعم الطلاب 4 مليار دولار.

4. التعليم العالي في سنغافورة

- يعتبر نظام التعليم العالي في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في آسيا و على الصعيد العالمي.
- إن النظام التعليمي السنغافوري جدّ متقدم، و لكنه أيضا جد انتقائي، فخرجو الجامعة 20% فقط.
- ان الدخول إلى الجامعة يخضع لانتقاء قوي. يضاف إلى ذلك كون الجامعات السنغافورية مصنفة بين أفضل الجامعات في آسيا و العالم

5. اجتماع معالي وزيرة لاقتصاد الوطني مع وزيرة الخارجية في سنغافورة

اجتمعت معالي وزيرة الاقتصاد الوطني مع وزيرة خارجية سنغافورة، وقد ضم الوفد الفلسطيني كل من سفير فلسطين السيد فريز مهداوي ، رئيس الاتحاد العام ا بسام ولويل، المهندسة منال فرحان. حيث ناقش الجانبان سبل تطوير العلاقة الثنائية بين البلدين، وفرص زيادة التبادل التجاري خاصة بالمنتجات الغذائية. كما ركز الوفد الفلسطيني على اهمية المساعدة في نقل التجربة السنغافورية في تنمية الاقتصاد، وتأهيل العاملين. والمساعدة في موضوع التعليم المهني والتكنولوجي لاهميته في تنمية الصناعة في فلسطين.

اليوم الرابع: 10-3-2016

1. تطوير المنشآت الاقتصادية

❖ بدء التطور الاقتصادي الحديث

عانت سنغافورة من مشاكل وتحديات كثيرة. فكانت هناك مشاكل تتعلق: بالبطالة، السكن، التعليم، عدم وجود مصادر طبيعية بما فيها الماء، وصغر حجم الارض. وفي عام 1961 تم تشكيل مجلس التنمية الاقتصادي والذي يعمل على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، بالإضافة الى التركيز على الترويج لقطاع التصنيع، وتم انشاء المدن الصناعية وتم التركيز على جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال اعطاء حوافز ضريبية. وتم تحويل القطاع الصناعي من قطاع كثيف العمالة يعمل في الباطن الى قطاع صناعة ينتج منتجات ذات قيمة مضافة عالية ووصل الى اعلى عوائد.

❖ عرض للمؤسسات والوكالات التي تساهم في تطوير المنشآت

SPRING: وهي مؤسسة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتركز على البيئة المناسبة لكل منشأة، وتعمل على تحسين تنافسية المنشأة
EDB: مجلس التنمية الاقتصادية والذي يضع خطة الدولة الاقتصادية لتطويرية
IE: تدويل المنشآت، من خلا تمكينها من الوصول الى الاسواق، والاهتمام بالعلامة التجارية والتدويل.

2. المنشآت الصغيرة المتوسطة في سنغافورة

تشكل المنشآت الصغيرة و المتوسطة حوالي 99.2% من عدد المنشآت في سنغافورة، وتوظف حوالي 57.7% من عدد العاملين، وتساهم بحوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي. اما قيمتها المضافة فتصل الى 49%.

❖ إستراتيجية الحكومة لتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تقديم الدعم لأكبر عدد من المنشآت.
- بناء قدرات الصناعة، بناء قدرات الاتحادات الصناعية وتوفير البنية التحتية .
- بناء قدرات المنشآت. وتنمية الامكانيات ذات الاولوية.
- الاعتناء بالمنشآت ذات النمو المحتمل.

❖ إستراتيجية مؤسسة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- تركز على تحسين البيئة المناسبة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:
- توفير المعلومات.
- توفير الاستشارات المتعلقة بتطوير خدمات الأعمال.

- تسهيل البدء بالأعمال.
- الوصول الى التمويل عن طريق توفير دعم مالي حكومي وبما يشمل القروض.
- المساعدة في الوصول الى الأسواق.
- دعم وتطوير المبادرات. وتوفير منح للمباردين المبدعين. و تأهيلهم.
- تطوير تجمعات عنقودية ونقل التكنولوجيا.
- إنتاج منتجات منافسة ومبتكرة.

❖ برنامج الإبداع التكنولوجي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة

- يركز على تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا من خلال انشاء المختبرات، والمراكز الصناعية الابداعية.
- بالاضافة الى تطوير قاعدة بيانات عن المصادر التكنولوجية.
- بناء قدرات الابداع في التكنولوجيا من خلال خبراء محليين او دوليين.

3. زيارة لمنطقة صناعية

- تقديم ملخص عن واقع المناطق والحدايق الصناعية في سنغافورة، والخدمات والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين. ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و التخطيط البيئي لهذه المناطق، والذي يهدف إلى التقليل من الأضرار البيئية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن .
- التعرف على الواقع الميداني للمناطق الصناعية. وزيارة جورونغ التي تقع على الساحل الجنوبي الغربي، والتي تقع فيها مصفاة النفط.
- التعرف على مساهمة المناطق الصناعية في التطور الاقتصادي.

اليوم الخامس: 11-3-2016

1. البحث والتطوير

عندما قررت سنغافورة أن تكون من إحدى الدول المتقدمة في البحث العلمي ركزت على ثلاثة مجالات رئيسية فقط بالإضافة إلى مجال البحث والتطوير العسكري، علوم الحياة (البيوتكنولوجي والصناعات الدوائية)، والتكنولوجيا النظيفة، والرقمية، وأنشأت مراكز البحوث والمدن العلمية اللازمة لتطوير هذه المجالات. فناشأت مدينة بها أكثر من 7 آلاف باحث يحملون درجة الدكتوراه للتركيز على علوم الحياة، وأصبح العائد في مجالي (البيوتكنولوجي والصناعات الدوائية) ما يعادل نحو 60 % من قيمة الاقتصاد السنغافوري.

الدروس المستفادة والتوصيات

1. يجب التركيز على النمو الاقتصادي لأنه يضمن توفير أفضل برنامج ضمان اجتماعي للناس ويستطيع معالجة الكثير من المعوقات والتحديات.
2. يجب التركيز على تأهيل وتنمية الفرد الفلسطيني ليأخذ دوره الحقيقي في التنمية.
3. يجب تشجيع ودعم المبادرين حتى يتمكنوا من الإبداع وبالتالي التوسع وخلق فرص عمل.
4. توسيع الاهتمام بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة وتقديم الدعم المناسب لها من قبل الحكومة، باعتبارها ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني.
5. أهمية التركيز في الفترة الحالية على انشاء صناعات ذات كثافة عمالية وذلك لحل مشكلة البطالة.
6. أهمية الاهتمام بتطوير التعليم باعتباره هام جدا في التنمية الاقتصادية.
7. الإبداع ليس له حدود فممكن تحويل المعوقات الى فرص ابداعية.
8. يجب ايلاء اهتمام خاص والتركيز على استقطاب الاستثمار الاجنبي، وتوفير التسهيلات والدعم اللازم لذلك، نظرا لقدرته في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة.
9. الشفافية ومنع الفساد وتسهيل بيئة الأعمال وتطبيق القوانين والتشريعات من أهم العوامل التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
10. من المهم التركيز على التخطيط السليم، ووضع رؤية وخطة طويلة الأمد محددة الاتجاهات، يشارك الجميع بتحقيقها مع الاهتمام دائما بتقييم الخطط ومتابعتها.
11. يجب ايلاء أهمية خاصة للبحث العملي وربطه بالاقتصاد، لما له من أهمية في تطوير الصناعة والأعمال بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.. السياسات والخطط يجب ان تكون داعمة للأعمال، ومن المهم التركيز على الميزة التنافسية في تحديد الاولويات.
12. الحوكمة الجيدة ونظام خدمة مدنية جيد ينتج قطاع عام ذو جودة عالية.
13. الحجم وغياب الموارد الطبيعية لا يعوق التنمية والتقدم ؛ فتجربة سنغافورة أثبتت أن دولة صغيرة الحجم، شحيحة الموارد، استطاعت بالاعتماد على مصادرها البشرية والتي شكلت الثروة الحقيقية ان تصبح في مصاف اكثر دول العالم تقدما.

أعضاء الوفد المشاركة في البعثة

- 1- معالي الاستاذة عيبر عودة، وزيرة الاقتصاد الوطني.
- 2- الاستاذ بسام ولويل، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رئيس اتحاد الصناعات الغذائية.
- 3- المهندسة منال فرحان، المدير العام للتنمية الصناعية والموارد الطبيعية، وزارة الاقتصاد الوطني.
- 4- نورالدين جرادات، أمين سر، ممثل اتحاد الحجر والرخام.
- 5- وضاح- بسيسو، أمين صندوق الاتحاد العام للصناعات، رئيس اتحاد الصناعات الخشبية والاثاث.
- 6- د. باسم خوري، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، ممثل اتحاد الصناعات الدوائية.
- 7- غازي الحرياوي، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، رئيس اتحاد المعادن الثمينة.

- 8- طارق أبو الفيلات، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، رئيس اتحاد وصناعة الجلود والاحذية.
- 9- فؤاد عودة، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، ممثل اتحاد النسيج ولاملابس في غزة.
- 10- روبين الجولاني، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، ممثل اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية.
- 11- سامي النفار، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام، ممثل اتحاد الصناعات البلاستيكية.
- 12- طارق الصوص، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام للصناعات، ممثل اتحاد النسيج والملابس في الضفة.
- 13- ماجد أبو فرحة، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام للصناعات، رئيس اتحاد الصناعات التقليدية والسياحية.
- 14- صقر الجراشي، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام للصناعات، ممثل اتحاد الصناعات الكيماوية.
- 15- منصور منصور، أمين سر اتحاد صناعات الطاقة المتجددة.
- 16- أيمن صبيح، عضو مجلس ادارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رئيس اتحاد صناعة الورق والكرتون والتغليف.
- 17- ابراهيم نعييرات، ممثل عن المجلس الاعلى للابداع والتميز.
- 18- عودة شحادة، الامين العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.